أكاديميون وإعلاميون يؤكدون:

صحف الوزارات والمؤسسات الرسمية هدر للجهد والمال العام

بغداد / شاكر المياح

بعد سقوط الديكتاتور وانهيار سلطة الاستبداد شهدت الساحة الاعلامية العراقية نشاطاً غير مسبوق من خلال اصدار العشرات ، لا بل المئات من الصحف والمجلات ، ناهيك عن افتتاح العديد من محطات الاذاعة ، والقنوات الفضائية ، وفي العامين المنصرمين ، دخلت الوزارات والمؤسسات حلبة المنافسة ، فأصدرت دوائرها الاعلامية صحفاً ومجلات عنيت بنشاطات تلك الوزارات ، الا ان هذه الصحف والمجلات لم ترتقِ الى المستوى المهني الذي يؤهلها للمنافسة مع الصحف والمجلات الرصينة. وللوقوف على واقع هذه الصحف من حيث الشكل والمضمون التقت (المدى) عددا من الاكاديميين والاعلاميين ، وأول من التقتهم الاستاذ في كلية الاعلام في جامعة ديالى الدكتور (جليل وادي) الذي قال: هذه الصحف متخلفة من حيث الشكل والمضمون ، فمن حيث المضمون لم تقدم مضامين تتناسب مع مهام تلك المؤسسات ، ذلك لان لها وظائف ومهمات يفترض ان تسعى لتشكيل وعي لدى جمهورها لكي تتمكن من الاداء بشكل افضل ، ومن حيث الشكل لم تستطع هذه المؤسسات إلى تقديم مطبوعات راقية ، وتعود الاسباب في ذلك ان هذه الوزارات والمؤسسات لم يتبلور لها وعي بأهمية الاعلام في المجتمعات المعاصرة فضلا عن افتقارها الى الكفاءات الاعلامية لذلك استطيع القول أن اصداراتها من الصحف فشلت في الاستحواذ على اهتمام جمهورها الداخلي وكذلك الجمهور الخارجي وفي غالب الاحيان ان ما تنشره هذه الوسائل من موضوعات تكون خاصة بمنتسبيها وهم غير كفوئين ولكن القائمين على هذه الصحف مضطرون الى نشرها وهو للترف تحديداً.

اعلام المؤسسات نشرات سلطانية

اما الاستاذ في كلية الاعلام جامعة بغداد (الدكتور هاشم حسن) فيقول: من حق الحكومة ومن اعلى الهرم الى ادنى قاعدة فيها ان تؤسس لنفسها نظام علاقات عامة يعنى بمسألة الجمهور الداخلي والخارجي التي تتعامل معهم بحسب اختصاصاتها ، ويعد الاعلام بمختلف وسائله المطبوعة والمرئية والمسموعة ، وسائل مهمة لتحقيق هذا التواصل بين المؤسسة وجمهورها ، ويجب ان يراعي هذا الاعلام المتخصص تحقيق الاهداف المرسومة للمؤسسة او الوزارة بأداء مهني عالي المستوى ، لكن الملاحظ ميدانياً ان اغلب هذه الدوائر تمارس إعلاماً مكرساً لخدمة المسؤول وليس لخدمة الجمهور ، فقد احصيت في احدى النشرات التي يفترض ان تكون على هيئة مجلة اكثر من ٢٥ صورة للمسؤول الاول لهذه الدائرة ، وعدداً مقارباً لمعاونيه وغابت عنها الاخبار والتقارير التي تتعلق بالجمهور، وبهذا تحول الاعلام الحكومي في بعض المؤسسات الى نشرة سلطانية تنشر فرمانات ووقائع الوالي.

صحف الوزارات تتبع النهج السياسي للوزير

لقاؤنا التالي كان مع رئيس الهيئة العراقية للبث العام والارسال الدكتور (عبد الحليم الرهيمي) وسألناه عن رأيه بصحف الوزارات والمؤسسات الرسمية فقال : هي بالشكل العام ظاهرة صحيحة وتمثل تعدد المنابر الاعلامية ، ولكن للاسف الشديد ان تصبح صحف الوزارات عبارة عن دعاية واعلانات للوزارة المعنية دون ان تقدم معلومات اضافية للمواطن ، وهي بذلك لا تشكل نقلة نوعية في وسائل الاعلام ، وانما مجرد رغبة ذاتية من الوزارات للدعاية والاعلان ، ولذلك فهي تمثل هدراً للمال العام الذي هو من ميزانية الوزارة ، واذا كانت هناك ثمة فائدة جزئية وحيدة تتمثل في اعطاء المواطن والمؤسسات الاعلامية بعض المعلومات التي تريد الوزارة نشرها ويستفيد منها الاعلاميون والباحثون للمقارنة مع المعلومات التي حصلوا عليها لتصبح المقارنة حقيقية .

واكد (الرهيمي) ان صحيفة الوزارة تتبع النهج السياسي للوزير او المسؤول وربما ان كتلته لا تحقق الفائدة منها مثلما تتحقق للوزير، وبالخلاصة انها تبذير للمال العام وشكل من اشكال البطالة المقنعة ومن الافضل ان تصدر نشريات اسبوعية او فصلية او شهرية تبين فيها انجازات الوزارة ورأيها فيما يوجه لها من انتقادات وتوضيحات.

اما الصحفي محمد حميد فيقول: من وجهة نظري كإعلامي لا يمكن ادراج صحف الوزارات ضمن اطار الاعلام المحلي او الصحافة بشكل عام وذلك لعدة اسباب منها: ان معظم الصحف التي تصدرها الوزارات تفتقر الى العديد من الضوابط والمعايير المعتمدة في العمل الصحفي او الاعلامي وافتقارها الى المهنية والحيادية والمصداقية ، وهي على الدوام تحاول ان ترسم صورة وردية لنشاطات الوزارة حتى ان لم يكن هناك نشاط وبالتالي يشكل هذا اخلالاً بالضوابط المذكورة ، ويضيف : بالتأكيد فإن صحيفة الوزارة تمثل توجه الوزير السياسي لكتلته او ربما لطائفته احيانا ، اما الوزير التكنوقراط او المستقل فانه سيكون حريصاً على ان تظهر صحيفة وزارته بشكل مستقل وبهذا فهو يدلل على حياديته واستقلاليته والابتعاد قدر الامكان عن الحزبية والتحزب في مضامين صحيفته ، وفي جميع الاحوال هي محض دعاية لنشاطات الوزارة. ويؤكد انها ليست بضرورية لا سيما ان الدوائر الاعلامية للوزارات بإمكانها النشر في جميع وسائل الاعلام العاملة في الوقت الراهن وتجنب الاهدار في المال العام خاصة انها توزع مجانا على الجمهور الداخلي للوزارة.

ويلفت : الى ان اغلب مدراء الدوائر الاعلامية للوزارات هم ليسوا اعلاميين وهذا ينعكس سلباً على تلك الصحف سواء في التصميم او التحرير او الاخراج. والتقينا الاعلامي (نورس عادل) الذي قال: اصدار صحف الوزارات ليست عملية محاصصة حقيقية بقدر ما هي محاولة لإبراز نشاطات الوزارة المعنية خاصة ان هناك منابر اعلامية كثيرة تحاول التركيز على الجوانب السلبية في عمل تلك الوزارات ، في مثل هذه الحالات فإن من حق الوزارة ان تصدر صحيفة خاصة بها تدافع بها عن عملها التخصصي وتكشف للناس منجزها عبر هذه الصحيفة ، ويضيف: نحن كاعلاميين مع الرأي والرأي المخالف ، ولسنا مع تسليط الضوء على الجوانب السلبية فقط او على الجوانب الايجابية تحديداً ، وهذه الصحف والمجلات هي جزء من اللعبة الاعلامية الجارية في المؤسسات الرسمية ، ونتمنى عليها ان تؤشر على الاشكالات السلبية مثلما تؤشر على الجانب الايجابي في عملها. ويشير الى ان الصحيفة ستمثل بالتأكيد التوجه السياسي للوزير او المسؤول لا سيما ونحن نعيش في اجواء سياسية تتسم بالحزبية أما الشاعر والصحفي (محمد شفيق) قال : ليس هناك جدوى اعلامية من اصدار صحف خاصة بالوزارات والدوائر الرسمية ، ولا اجد ان هناك مغزى منها سوى الرغبة في هدر المال العام وانا اجدها مضيعة للوقت والجهد.

السيد الوزير.. وتسهيل مهمة الصحافة

بغداد – سها الشيخلي

بعد جهود مضنية وانتظار طويل استطعنا الحصول على كتاب (تسهيل مهمة) من قسم الاعلام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لزيارة الاقسام الداخلية في مجمع باب المعظم بقسميه البنين والبنات.. وكان الغرض من الزيارة الاطلاع على واقع الاقسام الداخلية وتحضيراتها لهذا العام الدراسي الجديد، والوقوف على واقع الطلبة في الاجواء التي يعيشونها خارج الاجواء الاسرية ، وما الخدمات المقدمة لهم ؟ وهل تستطيع تلك الاقسام ان تكون البيوت البديلة ؟ وكيف ينظم الطلبة اوقاتهم وحياتهم الخاصة في تلك الدور؟.

ولكن بعد مراجعات عديدة لتلك الاقسام وجدنا ان القسم الداخلي للطبة البنين في باب المعظم قد تم إفراغه من الطلبة لاعمال الصيانة والترميم.. ورحب بنا الاخ مسؤول ذلك القسم واعتذر عن تلبية طلبنا في اجراء تحقيق صحفي.

اما نسرين محمد عيسى مسؤولة القسم الداخلي للبنات، فقد اعتذرت هي الاخرى بحجة ان (الوزير) قد زار الدار قبل ثلاثة ايام وطلب منها عدم السماح للصحافة (بكل اسمائها) دون استثناء..! بالدخول للاقسام الداخلية ..

ولا ندري لماذا يأمر وزير التعليم العالي والبحث العلمي بعدم دخول الصحافة الى الاقسام الداخلية بعد ان يعطي موافقات لإجراء التحقيقات الصحفية ؟ هل هناك امور لا ينبغي للصحافة الاطلاع عليها وعرضها للرأي العام؟ وهل للوزير الوقت الكافي لزيارة الاقسام الداخلية ؟

ان السؤال الذي نوجهه ليس الى وزير التعليم العالي فقط بل الى كل الوزراء والمسؤولين هو: لماذا تعرقلون عمل الصحافة وهي تعمل جاهدة لكشف مواقع الخلل ومساعدة السلطات على معالجتها ؟ انه مجرد سؤال.

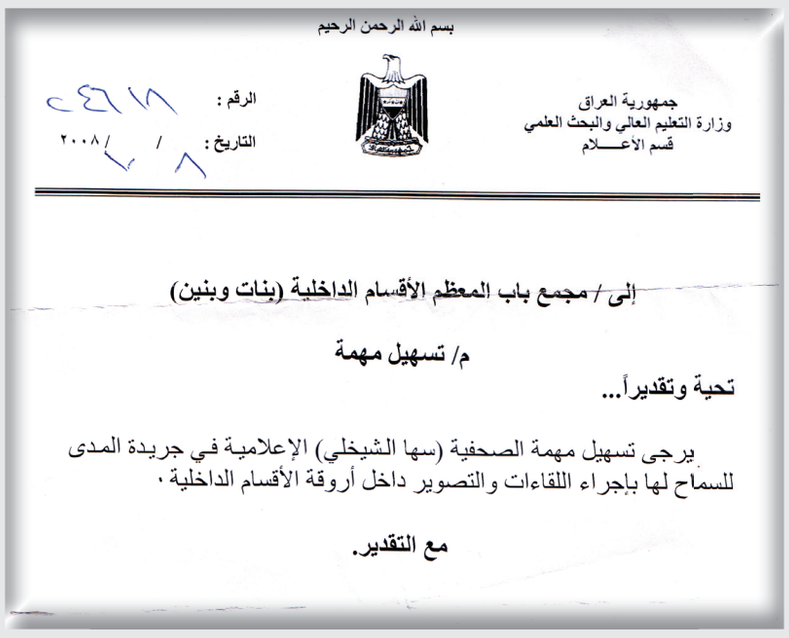

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم الأعلام

الرقم :
التاريخ : / / ٢٠٠٨

إلى / مجمع باب المعظم الأقسام الداخلية (بنات وبنين)

م/ تسهيل مهمة

تحية وتقديراً...

يرجى تسهيل مهمة الصحفية (سها الشيخلي) الإعلامية في جريدة المدى للسماح لها بإجراء اللقاءات والتصوير داخل أروقة الأقسام الداخلية ،

مع التقدير.

نخلتان شاهدتان على قصر ملكي آيل للزوال!

الديوانية/ باسم الشرقي

بات اليوم قصر الملك فيصل الاول الذي اتخذ منه مكاناً للاستجمام ولقاء شيوخ عشائر منطقة الفرات الاوسط في فترة تتويجه في العشرينيات من القرن المنصرم مهدداً بالانهيار الابدي ، ناهيك عن تجاوز عائلة عائدة من خارج الوطن عليه والسكن فيه برغم انه في الوقت الحالي آيل السقوط .

(المدى) كانت لها زيارة لمنطقة صدر ناحية الدغارة في محافظة الديوانية التي يقع فيها هذا القصر الذي تعود فترة تشييده الى قرن مضى من الزمن.

يقول/قاسم علي /مؤرخ:» هذا المكان التاريخي طالما عقدت فيه الاجتماعات والمباحثات مع سياسيين وشيوخ لكنه اصبح أطلالاً لا يبالي به احد وعند دخولك المكان يشدك اليه عبق التاريخ حيث كان يزهو بالحدائق الغناء التي تسر الناظر والتي كانت موزعة بأشكال هندسية رائعة وتعرف بالحدائق الملكية. ويقع القصر بين الجهة المقابلة لنهر الفرات وليتخذ مكانا شماليا غربيا من جغرافية المنطقة ولم يبق من هذا القصر الا البناء المتصدع والذكريات التي عاشها ابناء المنطقة حول اسرة حكمت البلاد سنين طويلة.

ويضيف :» إن وجود الاسرة الهاشمية في العراق يرجع الى ما بعد الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف الحسين بن علي امير مكة ضد الدولة العثمانية ١٩١٦ بهدف تحقيق حلم اقامة دولة عربية تضم الجزيرة العربية وبلاد الشام. وبعد سيطرة الانكليز على العراق تم تتويج الملك فيصل الاول في ٢٣-٨-١٩٢١ بعد مفاوضات طويلة واستفتاء اجري بإشراف الحكومة البريطانية وسعى فيصل الاول عند دخوله العراق للعمل على ضم جميع العشائر العراقية في منطقة الجنوب وجنوب الوسط تحت لوائه ليأمن تمردهم وعصيانهم وتوفير ما يحتاجون اليه في شؤونهم اليومية فبادر سنة ١٩٢٣ الى بناء ناظم حيوي على نهر الفرات وليعرف بعد ذلك باسم (سد الدغارة) الذي انتهى العمل به سنة ١٩٢٥ . ونظراً لجمالية المنطقة وخصوبتها عمد الى بناء دار للاستراحة الملكية في المنطقة ليكون قريباً جداً من الشيوخ الذين قادوا ثورة العشرين وبالرغم من مرور سنوات طويلة ظل هذا القصر شاهدا حياً على عمق العلاقة بين الملك وشيوخ العشائر في المنطقة.

لماذا اختار الملك فيصل هذا المكان.؟

يقول قاسم:»تكاد تكون هذه المنطقة تحديداً قلب العشائر العراقية في منطقة الفرات الاوسط وهي نقطة الفصل بين الحدود الادارية لمحافظة بابل والديوانية وكذلك وجود محطة قطار الشريفية القديمة ووجود ثكنة عسكرية وتقريباً كانت المنطقة مفترقاً للزوارق النهرية العابرة الى بغداد وبالعكس. هذه الاسباب جعلت وجود القصر في مكانه الستراتيجي ، واهم ما يميز تلك الاستراحات والقصور الموجودة في الاقضية والقصبات العراقية والتي كانت تتخذها الاسرة الحاكمة داراً للاستراحة والترويح عن النفس هو صغر حجم تلك القصور ليتلاءم هذا البناء مع متطلبات الوضع السياسي للمنطقة وتكون مشيدة بالطابوق والجص وتكحيلها بالسمنت لان البناء البغدادي آنذاك كان يتميز بهذا النمط من الفن المعماري ولا يمكن تحديد التاريخ المضبوط لتشييد هذا القصر المشابه للبناء العراقي في تلك الفترة واستمر العمل بهذا النوع من المعمار حتى الستينيات من القرن الماضي ومساحة بنائه ٣٥٠م٢ شيدت على ارض فضية بمساحة اجمالية مقدراها ٨ دونمات ويعتبر هذا القصر من مشيدات الملك فيصل الاول في المنطقة ، وكانت حينها معظم البيوت البغدادية تمتاز بسقوفها العالية والتي تصل لارتفاع ٦ امتار للحفاظ على درجات الحراراة، والقصر لا يختلف في بنائه عن ذلك واتخذ من الجهة الشرقية منفذاً له ويضم ايضا مخازن واسطبلات ومخزناً للحرس من مدخله الشمالي والباحة الخلفية لمثل هذه القصور تضم غرف الحاشية والطباخين والبدالة وتكون الشبابيك محيطة بالقصر من جميع الجهات وما يميز غرفة منام الملك هو وجود ثقب في اعلى الجدار والذي يسمح بخروج حبل الى الخارج يتيح للمروحة المعلقة بسقف الغرفة بالحركة من خلال حركة احد الخدم بسحب الحبل وارجاعه. وتقع قاعة الاستقبال في البداية والتي تحتوي على موقد في احد اركانه وكان شيوخ العشائر غالباً ما يلتفون حول الملك امام هذا الموقد،اما الحديقة الخارجية فكانت مقسمة على شكل مقاطع هندسية وبجانب نهر الفرات توجد غرفة للناعور الذي يسقي الارض علماً ان هذه الحديقة كانت جميلة جدا والتي تعتبر من نوادر الحدائق الباقية للقصور الملكية حتى سنة ١٩٧٢ . وبسبب الاهمال وعدم العناية تلفت الحديقة وأجهز الزمان والاهمال على كل القصر وترى الجدران متصدعة والغرف خاوية بسبب عدم وجود دعم او اهتمام دائرة التراث لتلك الصروح العراقية.

وبطبيعة جغرافية المنطقة وخصوبتها ومجاورتها ونهر الفرات كانت الحديقة مميزة بكل شيء من حيث التقسيم وانواع الورود والرياحين اضافة الى البستان وكان فيها نخل يسمى الملوكي ولم يبق من هذه الحديقة شيء سوى نخلتين وغرفة الناعور على كتف النهر. وبعد سقوط الحكم بقيت هذه الحديقة متنزهاً عاماً تزوره المدارس حتى ١٩٧٢ لكن بسبب عدم الاهتمام والرعاية اختفت كل تلك المعالم ولم يبق سوى الجدران الخاوية.

يقول الشيخ حاتم هادي (٦٨) عاماً عن ذكرياته عن المنطقة: الحقيقة إنني لم ار الملك لكنني كنت اسمع عن قدوم الملك او احد افراد الاسرة الملكية اثناء زيارته المنطقة من خلال الاخبار التي اسمعها من الحرس او الحاشية او الجنائني وكان في وقتها ينتابني خوف وحذر من سطوة الشيوخ وظلم الاقطاع الذي كان سائدا آنذاك، وكان هناك نسب بين الوصي عبد الاله ونايف الجريان وغالباً ما كان يرتاد هذا المكان الوصي وعند قدومه يجتمع شيوخ العشائر ولا يسمح لاحد بالاقتراب من القصر وكانوا ينطلقون للصيد وبصحبته وجهاء المنطقة، وان سبب كثرة زيارة الوصي عبدالاله هذا المكان لان زوجته من آل جريان.

بعد ثورة ١٩٥٨ هل لجأ احد افراد الاسرة الى هذا المكان؟

لا لم اسمع ابداً ان اي احد من الاسرة الحاكمة كان قد لجأ الى هذا القصر ما عدا زوجة الوصي الاميرة فضيلة الجريان رجعت الى اهلها بعد سقوط الحكم بيد الثوار ونجاح الثورة.من الواضح ان السلطات المتعاقبة في حكم العراق قد امتازت بالنرجسية واهمال الشعب.. ولكن ونحن نترك المكانكان يحدونا الأمل ان نجد من يحيي التراث العراقي وان يستغل تلك المناطق لجلب السياح كون احياء تلك الاماكن من شأنه ان يؤرخ للاجيال القادمة حقبة مهمة من تاريخ العراق المعاصر.